الفصل الأول: نشأة النقود و تطورها

تمهيد:

لم يتفق المؤرخون على تاريخ محدد أو مكان محدد لظهور النقد. إلا أن النقد كظاهرة اجتماعية تستدعي وصفها من خلال تطورها التاريخي وما يرتبط بهذا التطور من أشكال وخصائص، تنعكس على أدوارها الوظيفية وعلى النظم التي تحقق لها أداء مهامها.فظهر اقتصاد اللامبادلة ثم نظام المبادلة غن طريق المقايضة ثم استخدام النقد.

* اقتصاد اللامبادلة: في ظل هذا النظام الإقتصادي الأول تعتبر مجموعة السلع والخدمات التي تتكفل كل جماعة بإنتاجها كافية نسبيا في إشباع حاجاتها وكان التوزيع يتم تلقائيا وداخليا تبعا للنمط الإجتماعي السائد (القبيلة أو العشيرة عادة)

1- نظام المقايضة (المبادلة) : بدأت المجتمعات تتحول من مرحلة " الانعزالية الاقتصادية البدائية "و" الاكتفاء الذاتي " الى مرحلة الإنتاج المتخصص وما يستتبع ذلك من ضرورة الإتصال (التعارف والتعايش) بين الجماعات المختلفة لمواجهة تعدد الحاجات التي لم تستطع وسائل الإنتاج الخاصة تلبيتها، فكانت "المقايضة"أول صورة من صور المبادلة التي عرفها الإنسان .

ظهرت الحاجة إلى تبادل سلعتين ثم تم تعميمه بتعدد السلع والخدمات ، فالمقايضة ما هي إلا عملية تبادل السلع والخدمات بسلع وخدمات اخرى إن أمكن.

1-1- صعوبات المقايضة: دعت مقتضيات النمو الاقتصادي وانتشار ظاهرتي التخصص وتقسيم العمل واتساع نطاق المبادلة ، أن تظهر عيوب لحقت بالمقايضة وجعلتها نظاماً جامداً غير صالح للوفاء بمستلزمات النظم الاقتصادية الحديثة، حيث تواجهها الصعوبات التالية :

١- صعوبة إيجاد التوافق بين رغبات الأفراد :

إن أول الصعوبات التي تواجهها عمليات المقايضة هي ضرورة تحقق التوافق المزدوج للرغبات عند التبادل فالشخص الذى يرغب في مبادلة سلعة الصوف بسلعة القمح لابد وأن يبحث عن منتج للقمح ويرغب في نفس الوقت في الحصول على سلعة الصوف ، وعلينا أن نتصور مقدار الجهد والعناء الذى يتحمله الفرد في سبيل البحث عن غيرهم ممن توافق معهم الرغبة في الحصول على نفس السلع محل التبادل .

وتتزايد صعوبة توافق الرغبات إذا علمنا أن هذا التوافق يجب أن يكون ليس فقط في نوع السلع محل التبادل بل يكون التوافق في جودة السلع وزمان ومكان الاستلام والتبادل ، إن هذا نادراً ما يتواجد ، وفى ذلك بيان لمدى الصعوبات المتوقعة لاحتمالات التوافق في الرغبات ، وإذا افترضنا أنه تم تحقق التوافق المزدوج للرغبات ، فإن ذلك لا يكفى في حد ذاته لقيام المقايضة ، إذ لابد من توافر وسيلة للتحاسب يقبلها طرفا المقايضة . فمثلاً ، ما هي كمية القمح التي سيطلبها صانع الأحذية في مقابل التخلي عن زوج واحد من الأحذية الذى ينتجها ؟ وهل سيقبل منتج القمح نسبة المقايضة هذه ؟ وما هي النسبة التي يتعين على أساسها أن تتم مقايضة القمح بالماشية ، والماشية بالأحذية .. وهكذا بالنسبة لجميع السلع الموجودة في المجتمع ، وبالطبع كلما تعددت السلع التي يتعين مبادلتها عن طريق المقايضة ، فإن نسب المقايضة سوف تتعدد بدرجة كبيرة . ولهذا تتطلب المقايضة أن يلم كل طرف من أطرافها بمعلومات كاملة(Full Information)عن عدد لا حصر له من نسب المقايضة (التي تمثل الأسعار النسبية) لكافة السلع الداخلة في التبادل ، ومن المعروف أن تكلفة الحصول على هذه المعلومات ليست بالشيء الهين بل تنطوي على بذل جهد ووقت كبيرين كان يمكن أن يخصصا في تحقيق مزيد من الإنتاج ، علاوة على حدوث الكثير من

المغالطات والأخطاء في عملية تقويم كل سلعة بدلالة عدد كبير جداً من السلع الأخرى . فمثلا لو تداولت مائة سلعة في هذه السوق لاقتضى الأمر تقدير ٤٩٥٠ نسبة مقايضة

٢- صعوبة تجزئة السلع والخدمات وإيجاد معيار تقاس به قيم هذه السلع والخدمات :

قد تحول صعوبة وأحيانا استحالة تجزئة أنواع عديدة من السلع من إنجاز المقايضة ، فقد يرى مربى الماشية الذى يرغب في الحصول على قمح أن رأساً من ماشيته تساوى خمسين كيلة من القمح . وإذا كان هو لا يحتاج إلا إلى خمس عشرين كيلة من القمح ، فكيف تتم عملية المقايضة وما يحتاجه من القمح لا يساوى إلا نصف رأس من الماشية وهى لا تقبل التجزئة وهكذا ، فالصعوبة الثالثة من صعوبات المقايضة هي عدم قابلية بعض السلع للتجزئة .

٣- صعوبة تخزين السلع والخدمات :

هناك صعوبات أخرى تنشأ عن غياب النقود ، فإذا أراد شخص أن يدخر جزءاً من إنتاجه ليستهلكه أو يبادله بغيره من السلع في المستقبل فلابد أن يحتفظ به في صورة سلعية ، ولكن كثيراً ما لا يستطيع الفرد ذلك لأن السلعة التي ينتجها قد يصعب تخزينها ، فقد تكون سلعة زراعية ربما يصيبها التخزين بالتلف أو العطب أو تنقص قيمتها . وقد يؤدى به إلى أن يندفع في استهلاكها بسرعة أو أن يقوم بمبادلتها بسلعة أخرى قد لا يكون بحاجة إليها أو قد يقبل شروطاً للمقايضة ما كان ليقبلها لو كانت سلعته قابلة للتخزين لفترة طويلة ومن هذا يتضح صعوبة تخزين بعض السلع نتيجة لصعوبة نقل هذه السلع من مكان لآخر كذلك .

٤- صعوبة إيجاد مقياس للدفع المؤجل :

في ظل نظام المقايضة نجد أيضاً صعوبة عند وجود عملية دفع مؤجل ، ففي مثالنا السابق إذا أعطى منتج الصوف إنتاجه من الصوف إلى منتج القمح ، ثم تعهد منتج القمح بتقديم القمح سداداً للصوف ولكن في فترة زمنية مستقبلة ، فإن هناك عديداً من المخاطر تنشأ في هذه الحالة ، فإنه من المحتمل أن تزداد قيمة إحدى السلعتين أو تنخفض وبالتالي يتحمل واحداً من المتعاملين خسارة في هذه الحالة ، كذلك قد يحدث أن تتلف السلعة التي سيتم الدفع بها لو تدهورت جودتها بسبب الاحتفاظ بها لأوقات طويلة .

2- المبادلة النقدية

نتيجة لكل هذه الصعوبات وغيرها تطورت عملية المقايضة تدريجياً حتى تعرف الإنسان على النقود كوسيلة للتبادل تتلافى كثيراً هذه الصعوبات ، ومن هنا بدأ نظام المقايضة يتقلص تدريجياً حتى كاد أن يختفى تماماً تحت وطأة ظهور الأسواق المنظمة والتجار المتخصصين وذلك لانتشار المزيد من أفكار التخصص وتقسيم العمل ، فقد أصبح الفرد مهيأ أن يوكل إليه تنفيذ عملية جزئية صغيرة من العملية الإنتاجية، ومع ذلك فحتى بعد وصول فترة النقود

فقد اهتدى الإنسان إلى وضع سلعة ما كمرجع في قياس كل القيم (المكافئ العام)، وإجراء المبادلات بواسطتها.

واستخدم عدد من السلع بمثابة نقد، وهو ما أصبح يعرف بالنقد السلعي. فمن هذه السلع ما كان من الحيوانات ومنها ما كان من النبات ومنها ما كان من المعادن. وتختلف السلعة المستخدمة من مكان إلى آخر حسب أهمية السلعة وانتشارها في المنطقة. والأصل في هذا النظام أن كل مجتمع ينتج سلعته النقدية، التي يستعملها كوسيط في التبادل، وكان ذلك بداية للتطور الوظيفي للنقد.

ومع مرور الزمن انتشر استعمال المعادن كنقد. فاستعمل البرونز والنحاس والفضة ثم أخيرا الذهب الذي ظل مهيمنا، كمقياس للقيم وأداة للتبادل ومخزن للثروة، إلى أن انهار النظام المعدني تماما وتحررت العملة من المرجعية إلى الذهب .

2-1- مفهوم النقد وخصائصه:

من التعاريف الأكثر شيوعا للنقد "أنه أي شيء له صفة القبول العام، ويستخدم كوسيلة نهائية لدفع أثمان السلع والخدمات وتسوية الديون". وهذا التعريف يجعل النقد يتميز تجانس الوحدات، قابليتها للتجزئة، ندرتها النسبية سهولة حملها واستحالة تلفها وتأكلها

2-1- 1- خصائص النقود

أ- القبول العام: تعتبر النقود وسيلة تبادل ذات قبول عام من طرف كل الأعوان الإقتصادية (دائنين ومدنين) في كل الظروف داخل إقليم الدولة، وهذا نظرا للمنفعة التي يجنونها، جراء إستعمالهم لها، كونها تمثل قوة شرائية عامة وكذا لما تتميز به من سلطة وسلطان، على جميع السلع والخدمات المعروضة، أو المطلوبة في السوق، فجميع الأعوان الإقتصاديين على استعداد لتقبلها، وذلك لشعورهم بالقدرة على تحويلها إلى سلع وخدمات هم في حاجة لها في أي وقت أو مكان داخل إقليم الدولة.

ب- الدوام والثبات:حتى تؤدي النقود وظيفتها كمعيار للقيمة، يجب أن تتوفر على خاصية الثبات بحيث يمكن إستخدامها كمقياس لتقييم مختلف السلع والخدمات داخل الإقتصاد، ذلك أن من أهم خواص المقاييس أيا كانت أنواعها هي الثبات.

فالنقود على الرغم مما يعتريها من تغيرات في قيمتها إثر إرتفاع قيم السلع والخدمات في السوق تحت ضغوط قانون العرض والطلب، وتحت تأثيرات مختلف الأزمات الإقتصادية، من تضخم وإنكماش، فهي تعتبر ثابتة نسبيا إذا ما قورنت بغيرها من السلع.

جـ) الندرة النسبية: الندرة عنصر أساسي للحفاظ على القيمة لذلك اختير المعادن النفيسة كالذهب والفضة نظرا لندرتهما، ثم أضبح الإصدار النقدي الورقي خاضع لقيود السلطة النقدية بحيث تشترط وجوب توفر نسبة معينة من الذهب أو العملات الأجنبية لإصدار قرار صك النقود.

في الأخير هناك خصائص أخرى تتصف بها النقود المعروفة بشكلها الحالي منها:

أن قبولها العام ناشئ عن كونها أداة مناسبة لتأدية وظائفها الأساسية وسيطا للتبادل ومعيارا للقيمة، سهلة الحمل، يمكن الاحتفاظ بها دون خسارة أو تلف لفترة طويلة، وحداتها متجانسة،قابلة للتجزئة دون تحمل أي تكاليف أو نقصان في قيمتها.

3- وظائف النقد

هناك أربع وظائف للنقود، إذ هي: وسيط للتبادل، مخزن و مستودع للقيمة، أداة للدفع وتسديد المدفوعات الأجلة.

3-1- النقد كوسيط في التبادل: ارتبطت هذه الوظيفة تاريخيا بانتهاء نظام المقايضة فأي عملية تبادلية يستوجب دائما تنازلا أو تضحية يتلوه مقابل أو عائد من خلال وسيط معين ، هذا الوسيط يتمثل دائما في وحدات النقد.

3-2- النقد كمخزن للقيمة:

منذ اهتدى الإنسان إلى استعمال النقد، كان عليه أن يحتفظ برصيد من تلك "السلعة النقدية" لأغراض الاحتياط أو المدفوعات الآجلة. دون فسادها أو فقدان جزء من قيمتها نسبيا. وهي بذلك تربط قيمة السلعة بالزمنوالنقود وفكرة المضاربة.وحتى تستطيع النقود أداء وظيفة مخزن للقيمة يجب ان توفر شرطين :

- ألا تتعرض قيمتها للإنخفاض بمرور الزمن.
- قبول استبدالها بالسلع والخدمات المطلوبة.

3-3- النقد أداة للدفع: تمتع النقود باعتبارها مستودع للقيمة ووسيط للمبادلة يعطيها القدرة على القيام بدورها في المعاملات المالية كأداة للدفع، وفي الواقع هي أداة لتسديد كافة الإلتزامات كدفع الضرائب والأجور والإعانات والإشتراكات.

3-4- النقود أداة للمدفوعات المؤجلة:

: تستخدم النقود كأداة للمدفوعات المؤجلة وهذه الوظيفة أوجدتها التطورات التي لحقت بالمجتمع إذ تدعو الضرورات الآن إلى عقد قروض وصفقات معينة تتم هذه الصفقات استناداً لقيام النقود بوظيفتها كأداة للمدفوعات المؤجلة .

4- أنواع النقود

باعتماد التطور التاريخي سنجد أربعة أنواع للنقود: النقود السلعية، النقود الورقية، النقود المصرفية والنقود الإلكترونية.

4-1- النقود السلعية:

يشير تاريخ النقود إلى أن البشرية استخدمت أنواعاً لا حصر لها من السلع كوسيط للتبادل ومقياس للقيمة مثل الملح والأصواف والماشية وما إلى ذلك ، ولكن مع التطور شاع استخدام المعادن كالذهب والفضة ، ومع التطور الاقتصادي ظهرت النقود النائبة والتي تعني استعمال شهادات ورقية تمثل قيمة النقود السلعية وتصدرها السلطة النقدية وتعطي صاحبها الحق في تحويلها إلى نقود سلعية كاملة القيمة.

4-2- النقود الورقية:

اتجه الأفراد إلى حمل ما لديهم من ذهب أو غيره من المعادن لكي يودعونه في خزائن لدى الصياغ لتأمينه من المخاطر كالسرقة. وفي مقابل الإيداع كان الصاغة يعطون للمودع شهادة ورقية عبارة عن تعهد منهم له بمقتضاه رد ما أودع لديهم من ذهب بمجرد طلبه ولكن ما لبث أن تخلوا عن حمل الذهب واكتفوا بنقل ملكية الشهادات ، وساعد على ذلك ثقة الأفراد في قدرتهم على تحويل الشهادات إلى ذهب متى شاؤا وبذلك لم تعد الشهادات ممثلة للنقود مباشر فحسب بل أصبحت هي نفسها تقوم بكل وظائف النقود وبالتالي فهي أول أشكال النقود الورقية .

4-3- النقود المصرفية:

النقود المصرفية عبارة عن ديون في ذمة البنك قابلة للدفع عند الطلب ويمكن تحويلها من فرد لآخر بواسطة الشيكات ويطلق عليها أيضاً نقود الودائع أو النقود الائتمانية ، فودائع الحسابات يمكن استخدامها كوسيلة للدفع عن طريق الشيكات غير أن استخدامها يتوقف على موافقة الدائن إذ لا تتمتع بقوة الإبرام بحكم القانون .

وهكذا نجد أن النقود المصرفية ليس لها كيان مادي ملموس إنما توجد في صورة حساب بدفاتر البنوك .

وتعتمد النقود المصرفية على قاعدة هامة مفادها أن البنوك التجارية لها قدرة كبيرة للغاية على خلق النقود ومن ثم تقوم بإضافة هذه النقود الجديدة إلى كمية النقود المتداولة في المجتمع وهذه النقود الجديدة ما هي إلا قيود دفترية مسجلة في دفاتر البنك إلا أنها تتمتع بقوة إبرام غير محدودة.

4-4- النقود الإلكترونية:

ظهرت النقود الالكترونية البلاستيكية مع تطور شكل ونوعية النقود وهي أحدث صورة من صور النقود بل وتعتبر الطريق إلى عالم تختفي فيه عمليات التداول بالنقود ويطلق عليها أيضاً بطاقات الدفع الالكترونية أو وسائل الدفع الحديثة .

ويمكن القول بأن هذه النقود تعد نوعاً من أنواع النقود النائبة ، بمعنى أنها تنوب عن النقود الحقيقية في القيام بوظيفة النقود كوسيط للتبادل ولكنها أخذت شعبية واسعة في إبرام الذمة وتسوية المدفوعات الأمر الذي ارتقى بها إلى مرتبه النقود ، وبناءً على ما سبق فإن النقود الإلكترونية البلاستيكية تطلق على بطاقات الدفع الإلكترونية التي لا تخرج عن كونها بطاقات بلاستيكية يتم معالجتها إلكترونياً ، وذلك لاستخدامها في أغراض متعددة من خلال المعلومات المخزنة عليها والدخول بها على الآلات المعدة لتحقيق هذه الأغراض ونذكر من هذه البطاقات: بطاقات الائتمان ،بطاقات الدفع الفوري،بطاقات الدفع المؤجل أو بطاقات اعتماد النفقات،بطاقات التحويل الإلكتروني، بطاقات الصراف الآلي، كروت ضمان الشيكات

وفيما يلي نستعرض ثلاث أنواع من النقود الإلكترونية البلاستيكية المتداولة حالياً :

1- بطاقات الدفع :

وهي التي تعتمد على وجود أرصدة فعلية للعميل لدى البنك في صورة حسابات جارية وهي أيضاً كروت يتم التحكم بها عن طريق البنك .

2- البطاقات الائتمانية :

وهي التي تصدر ها البنوك في حدود مبالغ معينة ويتم استخدامها كأداة وفاء وائتمان لأنها تتيح فرصة الحصول على السلع والخدمات من دفع آجل لقيمتها .

3- بطاقات الصرف الشهري :

وهذه البطاقات تختلف عن البطاقات الائتمانية في أن السداد يتم بالكامل من قبل العميل للبنك خلال الشهر الذي يتم فيه السحب.